تطور مفهوم الهوية وتأثيراتها السياسية على دول شبه الجزيرة العربي: قراءة في المدلول والبعد الاستراتيجي[1]

زيد بن علي الفضيل [1]
[1] باحث سياسي ومدير البرنامج الثقافي بمركز الخليج للأبحاث، zash113@gmail.com

المستخلص تناقش هذه الدراسة تطور مفهوم الهوية في ذهن أبناء شبه الجزيرة العربية الذين عاشوا في بيئة تكاد تكون واحدة من حيث المحددات الفكرية والسياسية وصولا إلى الاقتصادية، كما تبحث في اختلاف محدداتها تاريخيا وصولا إلى الوقت المعاصر، وكيف تغيرت تلك المحددات بحسب السياق السياسي عبر مختلف الحقب التاريخية؟ وهل تغيرت معالمها بوجود الإسلام كدين؟ وما تأثير نشوء الدولة الوطنية الحديثة على مفهوم الهوية؟ إلى غير ذلك من الأفكار التي تم التطرق إليها في ثنايا الدراسة، بهدف الوقوف على طبيعة وشكل الهوية المعاصرة في دول شبه الجزيرة العربية، وشكل وملامح العناصر المحلية والقومية التي تشكلت بها هويات دول شبه الجزيرة العربية في الوقت الراهن، وصولاً إلى دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظومة سياسية في صناعة هوية جامعة مشتركة، تمكنت من الصمود لعقود طويلة في ظل ما عاشته الهويات الفرعية العربية من ضمور وتلاشي، وهو ما أرادت الدراسة أن تسلط الضوء عليه، كما يمثل ذلك قيمة من وجهة نظر الباحث، إذ حظيت البلدان العربية بدراسات مفصلة حول شكل وسمات هوياتها الرئيسية والفرعية، في الوقت الذي لم تسلط الدراسات الضوء على سمات الهوية العربية في شبه الجزيرة ودول مجلس التعاون الخليجي. ولبيان ذلك فقد اعتمد الدارس منهج الاستقراء التاريخي لتطور مفهوم الهوية منذ حقبة ما قبل الإسلام، مرورًا بتغير مفهومها ودلالتها عبر مختلف الحق الإسلامية، وصولا إلى الوقت المعاصر، مع إعمال أدوات تحليل الخطاب بوجه عام. ووصلت إلى ملامح وأسس وعوامل تشكل الهوية الخليجية، والتي امتزج في بوتقتها أفراد لا ينتمون للساحل الخليجي، بمعنى أنهم ليسوا من سكان الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية كما هو الحال مع سكان وسط المملكة العربية السعودية (نجد)، وسكان غرب المملكة العربية السعودية (الحجاز)، علاوة على سكان شمالها وجنوبها، وكذلك سكان المناطق الغربية من سلطنة عُمان الذين جميعهم قد اندمجوا في مفهوم ودلالة الهوية الخليجية، وباتوا متحدين مع تكوينها الدلالي وبعدها الاستراتيجي.

الكلمات المفتاحية الهوية؛ الهوية الخليجية؛ الهوية المشتركة؛ شبه الجزيرة العربية؛ المحددات الفكرية والسياسية والاقتصادية.

THE EVOLUTION OF IDENTITY AND ITS POLITICAL IMPLICATIONS FOR THE ARABIAN PENINSULA: A STRATEGIC AND CONCEPTUAL ANALYSIS

Zaid Ali Al-Fadhil [1]
[1] Political Researcher and Director of the Cultural Program at the Gulf Research Center, zash113@gmail.com

ABSTRACT This study explores the evolution of the concept of identity among the peoples of the Arabian Peninsula, who historically lived in a relatively homogenous environment in terms of intellectual, political, and even economic determinants. The research investigates how the defining features of identity have shifted over time, influenced by various political contexts across historical periods. It raises critical questions such as: How have these determinants changed with the advent of Islam as a religion? What has been the impact of the emergence of the modern nation-state on the concept of identity? These and other related issues are addressed throughout the paper, with the goal of understanding the nature and structure of contemporary identity in the states of the Arabian Peninsula. The study further examines the local and pan-Arab elements that have contributed to the formation of modern national identities in the region. Special attention is given to the role of the Gulf Cooperation Council (GCC) as a political entity in fostering a shared, collective identity that has endured for decades, even as many other sub-identities in the Arab world have faded or weakened. This focus reflects a key contribution of the study, especially in light of the extensive scholarly attention given to identity in other parts of the Arab world, while relatively little has been devoted to the identity dynamics within the Arabian Peninsula and the GCC countries. To address these questions, the researcher employs a historical inductive approach to trace the development of identity from the pre-Islamic era, through various Islamic periods, and into the contemporary era. The study also utilizes discourse analysis tools to uncover the foundational elements and driving forces behind the formation of Gulf identity. It highlights the fusion of diverse populations—not traditionally considered part of the Gulf coastal demographic, such as inhabitants from central (Najd), western (Hijaz), northern, and southern Saudi Arabia, as well as western regions of the Sultanate of Oman—who have all coalesced into a unified understanding of Gulf identity, both in its semantic construction and its strategic dimension.

KEYWORDS: Identity; Gulf Identity; Shared Identity; Arabian Peninsula; Intellectual, Political, and Economic Determinants.

[1] تاريخ الاستلام: يوليو 2024، تاريخ القبول: ديسمبر 2024، تاريخ النشر: إبريل 2025

1. المقدمة

تمثل شبه الجزيرة العربية بموقعها الجغرافي الاستراتيجي المطل على ثلاثة بحار تفصل بينها وبين بقية قارة أسيا جنوبًا وشرقا، وأفريقيا غربًا، والأناضول شمالاً، وحدة استيطانية واحدة تجمع بين ثناياها أرومة واحدة، بلغة عربية واحدة، وثقافة واسعة مشتركة، وكل ذلك يجعل من تمتين عرى الوحدة والاتحاد على مختلف الأصعدة سهلا وممكنًا، لاسيما في ظل التكالب الدولي المتزايد على المنطقة، وتنامي حجم الاصطفاف الخارجي الجائر للاستفادة من خيرات شبه الجزيرة العربية.

وبالرغم من وحدة المحددات الرئيسية للهوية المشتركة وهي: الدين، واللغة، والعرق، والتاريخ المشترك، والجغرافيا الواحدة، إلا أن عرى الانفصال والتشظي باتت أكبر من عرى الوحدة والاتحاد، وصار لكل دولة من دول شبه الجزيرة العربية بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هويتها الوطنية المركزية المستقلة عن غيرها من الهويات، بالرغم من اتفاقها جميعًا في كل المحددات المشكلة لطبيعة تَخلُّق الهوية القومية الواحدة.

2. هدف الدراسة وأسئلتها

وعليه تهدف الدراسة إلى الكشف عن مكنون تطور مفهوم الهوية وتأثير واقع الجغرافيا السياسية القائم حاليا على تشكل السياق الهُوياتي بين أبناء شبه الجزيرة العربية، وكيف تنامى تأثير ذلك سلبًا أو إيجابًا على حجم وتأثير وواقع حالة الوحدة والاتحاد بين أبناء شبه الجزيرة العربية ثقافيًا واجتماعيًا وصولاً إلى الجانب السياسي والاقتصادي، ويمكن أن تنطلق الدراسة من عديد من الأسئلة المفتاحية المتعددة ومنها:

- ما الذي يعوق تمتين عرى الوحدة والاتحاد بين دول وشعوب شبه الجزيرة العربية بشكل أقوى مما هي عليه الآن؟
- ما مدى حجم وتأثير تطور مفهوم الهُوية على واقع وطبيعة الجغرافيا السياسية بين أقطار شبه الجزيرة العربية حاليًا؟
- هل يمكن للقواسم المشتركة أن تزيل أي عوائق تحدّ من تمتين عرى الوحدة والاتحاد بشكل عملي؟

3. منهجية الدراسة

تمثل في هذا السياق، ورغبة في بلوغ نتيجة منهجية محددة، فقد اعتمد الباحث منهج الاستقراء التاريخي لمفهوم الهوية ومحدداتها الرئيسية، كما عمل على تحليل تطورها موضوعيًا عبر تتبع مختلف التأثيرات السياسية التي كان لها دور في تشكل مفهوم الهوية خلال مختلف الحقب التاريخية وصولاً إلى القرن العشرين الميلادي، والذي وضحت فيه ملامح هوية عربية وفقا لمحددات جغرافية وثقافية وعرقية محددة، تمثلت بشكل أدق في منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تمكنت من تأسيس هوية فرعية استنادًا لمنظومة جغرافية معينة، لتصبح لفظة "خليجي" عنوانًا لهوية جامعة لمجتمعات عربية متعددة في إطار جغرافية شبه الجزيرة العربية وخريطة الوطن العربي بأكمله. وهو ما تبحث فيه هذه الدراسة.

4. محددات الهوية

لعل من المناسب ابتداء العمل على تحرير مصطلح "الهُوية" وبيان محدداتها، ذلك أن المصطلح من حيث شكله ومضمونه في تغيُّر دائم ضمن السياق الإنساني، ويقوم على جدلية العلاقة بين الذات والآخر، الأنا وهُوَ، فمن أكون أنا؟ ومن يكون هو؟، وفي ذلك فقد كتب الكثير من الكتاب، وتبحر العديد من المهتمين بتحليلهم ورؤيتهم[1]، وصار موضوع "الهُوية" من حيث هو موضوع جدلي، مثار استفهام دائم، ونقاش طويل، بين المثقفين العرب بوجه خاص.

على أن أكبر إشكال فيها حين يكون محورها (أي الهوية) قائم على حالة التناظر السلبي، وأبيض وأسود، وعربي وعجمي، ومسلم وكافر، وصولاً إلى الهويات الأصغر، والهويات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية المختلفة. هذا التضاد في شكله ومضمونه يمثل شكلاً من أشكال محددات الهوية في جانب، وفي جانب آخر معيقًا رئيسيًا لبلوغ قيمتها الأسمى، وهو ما وقع فيه العقل الغربي إزاء نظرته للآخر وفق رؤية الجابري (2017) في كتابه "مسألة الهوية".

5. تقسيمات الهوية

ويمكن تقسيم الهوية من حيث موضوعها إلى عدة أنواع وهي: الهوية الفردية المرتبطة بتعريف ذات الإنسان وانتمائه المكاني؛ والهوية الاجتماعية المرتبطة بالعادات والتقاليد التي ينشأ الفرد في محيطها؛ والهوية الجماعية التي تبدأ من محيط سكنه (حارته) فقريته فقبيلته فوطنه؛ وصولا إلى الهوية الأعلى الجامعة وهي الهوية القومية؛ وأخيرًا الهوية الإنسانية التي يتسامى فيها الإنسان فوق كل شيء، وفي حينه يكون قد بلغ لب مفهوم الهويات المتعددة وفق رؤيتها الإنسانية (أبو خضر، 2023).

وواقع الحال فقد عاش إنسان شبه الجزيرة العربية مثل غيره تطورًا لمفهوم الهوية، وعايش سماتها المتغيرة لاسيما مع ابتداء تجزأ الهويات مطلع القرن العشرين، جراء انتهاء الدولة الشمولية الواحدة وتشكل الدولة الوطنية بفعل تقطيع المحتل الأوربي لخارطة العالم العربي وفق اتفاقية "سايكس بيكو" عام 1916م .

وهو ما خلق حالة جديدة في المنظور العربي لمفهوم الهوية، والذي أخذ في التنامي يومًا بعد يوم حتى تفككت عراه، وتغيرت محدداته مع مرور سنين القرن العشرين الميلادي، لندلف القرن الواحد والعشرين وقد شكلت كل دولة وطنية هوية مستقلة عن الأخرى، بالرغم من اتفاقها مع غيرها في كل المحددات الكبرى للهوية الجامعة وهي وحدة الجغرافيا الواحدة، والتاريخ المشترك، واللغة، والعرق، والدين .

والسؤال: كيف أمكن تجزيء الهوية الجامعة لمجتمع واحد في بيئة واحدة، في ظل اشتراك المجموع في كل المحددات الكبرى للهوية الجامعة؟

6. الوعي بالهوية في ذهن العرب الأوائل

لعل الإجابة تستلزم العودة إلى التاريخ لاستنطاق بعض أحداثه، وتأمل بعض من مجرياته، لمعرفة جانب من جوهر الإشكال، فالعرب قبل الإسلام كانوا أمة واحدة متحدة في أرومتها ولغتها ومكونها الجغرافي وتاريخها

[1] يمكن الاطلاع على عديد من الكتب المتخصصة التي ناقشت موضوع الهوية بتفصيل كامل ومن جوانب متنوعة، ومن ذلك: كتاب الهوية والاختلاف، مارتن هيدغر، ترجمة: كريم الحاف، 2020م؛ الهوية والهويات: الفرد، الزمرة، المجتمع، كاترين آلبيرن وجان كلود، ترجمة: إياس حسن، 2017م؛ محمد عابد الجابري، مسألة الهوية، ط4، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012م)؛ إسماعيل الربيعي، التاريخ والهوية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2002م)؛ الهويات القاتلة، أمين معلوف، 2011م.

المشترك، بل وحتى مكنونها الديني إلى حد ما، مع الإشارة إلى أن المكون الديني لم يكن ليشكل قيمة وجدانية في حينه، فرابط الأرومة واللغة والجغرافيا أهم وأسبق من رابط الدين في نظرهم.

غير أن كل ذلك لم يمنعهم من خوض غمار حروب وصراعات محمومة لا تنتهي، على أن تلك الحروب لم تؤثر في وعيهم بمفهوم الهوية، بمعنى أن كل قبيلة لم تشعر بأنها غريبة في وجدانها عن القبيلة الأخرى، وكانت تدرك قيمة وأهمية روابط القربى والدم، وهو ما عناه البحتري بعد ذلك بقرون في قصيدته الخالدة والتي منها:

إِذا اِحتَرَبَت يَوماً فَفاضَت دِماؤُها تَذَكَّرَتِ القُربى فَفاضَت دُموعُها

وكان أن تمثلت الهوية العربية الجامعة في يوم ذي قار، وهو يوم اجتمعت فيه الهوية الجامعة للعرب لتواجه هوية مغايرة عنها في كل المحددات الكبرى، وعلى الرغم من وجود بعض العرب في جيش كسرى ملك الفرس، بل وعلى الرغم من خوف بعض العرب من مناصرة الملك النعُمان العربي حين طلب حمايتهم لعائلته خوفا من سطوة كسرى، إلا أن ذلك كان دافعه الخوف من جبروت كسرى، وليس المغايرة في الهوية والانتماء، وهو ما لم يأبه له هانئ بن مسعود الشيباني الذي أجاره وأشار عليه بأن يذهب لكسرى ويستلطفه، فكان ذلك من الملك النعُمان الذي ذهب بالخيل والحلل اليمانية والجواهر وكتب إليه معتذرا عما أوغر صدره، غير أن كسرى لم يقابل ذلك بالصفح، فمات النعُمان لديه (ابن الجوزي، 2013).

7. محددات الهوية في العهد النبوي

في ذلك الوقت لم يكن الدين أحد محددات الهوية، وكان الانتماء العرقي واللغة ووحدة الجغرافيا هما الركائز الرئيسية في بلورة الهوية الجامعة، ثم ومع ظهور الدعوة المحمدية وانتشار الإسلام في أرجاء الجزيرة العربية أصبح الدين محددًا مركزيًا جامعًا لعديد من الهويات العرقية، كما أصبحت اللغة العربية بوصفها لغة الكتاب المقدس للمسلمين (القرآن الكريم) محددًا مركزيًا ثانيًا في موضوع الهوية، ليخرج مفهوم الهوية من منحاه العرقي إلى منحاه الثقافي باعتبار أن العربية لسان، وهو ما حدد معالم الهوية العربية خلال عصر ازدهار الحضارة العربية المسلمة .

وهكذا بدأت بوادر تشكل هوية ترتكز على ثنائية القيمة والكفاءة الوظيفية، التي لا تنظر إلى مرجع الإنسان القبلي أو شريحته الاجتماعية، فالناس وفقًا لقوانين هذه الهوية متساوون في المنبت والتكوين، وكلهم لآدم، وآدم من تراب، والناس كأسنان المشط، لا فرق بين غني وفقير، ولا أبيض ولا أسود، إلا بالعمل والجهد، والاستحقاق في قانونها لا يكون إلا بالكفاءة الوظيفية وحسب (الفضيل، 2013) .

وبالرغم من نصاعة هذا المنهج المتشكل مع ظهور الدعوة المحمدية، وتمثله في ثنايا المجتمع المديني الذي عاش فيه العرب بمختلف انتماءاتهم القبلية، مع أفراد من هويات قومية مختلفة، حياة مستقرة بهوية جامعة تقوم على المحدد الديني واللغوي، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً، حيث سرعان ما تلاشت أبعاد هذه الثنائية في مضمون الهوية الجامعة من بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبخاصة في حادثة السقيفة، وما جرى فيها من نقاش أثمر عن غلبه قبيلة قريش سياسيًا، وحصر استحقاقهم السياسي بالحكم دونا عن الأنصار من قبيلة الأوس والخزرج، فكيف بغيرهم من القوميات المختلفة، وهو ما وضح بشكل ظاهر مع انتهاء عهد الخلفاء الراشدين، وبداية تكوين الدولة السلطانية على عهد معاوية بن أبي سفيان، الذي أسس لسياق ذهني جديد في مضمون الهوية يرتكز على المنظور العرقي والانتماء القبلي بعد ذلك (مؤنس، 1988).

8. ظاهرة الشعوبية

وبذلك تأسست أولى قواعد الشعوبية التي أدخلت المجتمع العربي المسلم في حالة من التصادم جراء تنامي العصبية العرقية للعرب وتزايد الصراع بين القبائل العدنانية القيسية والقبائل القحطانية اليمنية أثناء حكم الدولة الأموية، وصولا إلى الفترة الأولى من عهد الدولة العباسية، لتتشظى الهوية الجامعة للمسلمين من جديد، ويعود محدد وحدة الانتماء العرقي للبروز كأساس مركزي للهوية الجامعة .

لكن ذلك لم يستمر كثيرًا، حيث استأنس الناس مع انتهاء العصر العباسي الأول في نهاية القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي إلى الاتكاء على وحدة اللغة العربية وكذلك وحدة الدين الإسلامي ليكونا ثابتًا في تشكيل مضمون الهوية بعد ذلك، فكان أن أعطى ذلك مشروعية لحكم البُوَيهيين من بلاد الديلم، ثم الدولة الزنكية من بلاد تركستان، ثم القومية الكردية على عهد صلاح الدين، ثم رجوعًا للقومية التركية على عهد السلاجقة ثم المماليك وصولا إلى الدولة العثمانية، التي وإن كان سلاطينها قد آثروا التحدث بلغتهم القومية، لكن الحرف العربي والدين الإسلامي كان ركيزة أساسية في تكوين الهوية الجامعة بينهم وبين مختلف الهويات القومية الخاضعة لحكمهم إجمالا، ومنها الهوية العربية بوجه خاص.

9. الشعوبية المعاصرة

وكان أن استقرت الهوية العربية في كنف الدولة العثمانية دون أي إحساس بالتشظي أو الغربة باعتبار مركزية المحدد الديني في ظل مظلة الخلافة التي تزعمها العثمانيون، وخاضوا معها حربها المستعرة بهدف نشر الإسلام في أقطار أوروبا الشرقية، وكان ذلك ديدن بقية القوميات المنضوية تحت سلطة العثمانيين.

ومع ابتداء بروز الظاهرة القومية ضمن السياق العالمي في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ظهر مفهومان جامعان للهوية في ظل سلطة الدولة العثمانية (حوراني، 2001):

أولهما، قام على مركزية الرابطة العثمانية لتكون هوية جامعة لكل الهويات المنضوية تحت حكم العثمانيين، وبالتالي فمحدد الهوية الرئيسي هنا كامن في بعده الجغرافي السياسي فقط، ودون أي اعتبار لمحدد العرق واللغة والدين وحتى التاريخ.

وثانيهما، دعا إلى مركزية الدين الإسلامي في تأصيل الهوية الجامعة عبر ما عرف بالجامعة الإسلامية التي تبناها الشيخ جمال الدين الأفغاني، غير أنها لم تجد قبولا واسعا ضمن سياق الصراع الهوياتي الذي بدأت ملامحه في البروز مع ظهور موجة جديدة من الشعوبية المعاصرة مطلع القرن العشرين الميلادي.

في هذه الأثناء بدأت الطورانية التركية في التشكل، وأخذت تستفز بأطروحاتها الفكرية ومنهجها العنصري مختلف الهويات القومية بما فيها الهوية العربية، الذين رفضوا الانسياق ضمن برنامج التتريك الثقافي الذي اعتمده الطورانيين حال سيطرتهم على مقاليد الحكم العثماني مطلع القرن

العشرين الميلادي. وكان أن زاد نشاط عديد من الجمعيات العربية لمقاومة ظاهرة التتريك، فتشكلت [1]:

- **جمعية بيروت السرية** عام 1875م التي أسسها عديد من المثقفين المسيحيين العرب ومنهم نمر فارس مؤسس جريدة المقطم ومجلة المقتطف الشهرية بمصر، ويعقوب صروف، وإبراهيم اليازجي وغيرهم، ودعت إلى منح سوريا الكبرى الاستقلال وإعطاءها الحكم الذاتي، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد، وقصر الخدمة العسكرية للسكان العرب على المنطقة المحلية.
- **جمعية حقوق الملة العربية التي تأسست عام** 1881م بفضل جهود عدد من المثقفين العرب (مسلمين ومسيحيين) في بيروت ودمشق وطرابلس وصيدا من أمثال: الشيخ عبد الرحمن الكواكبي، والشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ عبد الرزاق البيطار، وفارس الخولي، وغيرهم، الذين نادوا بالوحدة بين المسلمين والمسيحيين ضمن الإطار القومي العربي لمواجهة الاستبداد التركي، الذي لم يفرق في ظلمه بين مسلم ومسيحي.
- **عصبة الوطن العربي ومؤسسها** نجيب عازوري في باريس عام 1904م بهدف تحرير الولايات العربية من الحكم التركي العثماني، داعيا لأن يكون الحجاز مقرا لخلافة عربية، وأن تتوحد منطقة الهلال الخصيب في دولة واحدة عصرية، كما طالب بتوحيد الكنائس الكاثوليكية تحت شعار عربي واحد.
- **جمعية النهضة العربية التي تأسست عام** 1906م في الأستانة بإستانبول بتأثير مباشر من الطلبة العرب المهاجرين إليها سنة 1905م، ويعود الفضل في تأسيسها إلى كل من محب الدين الخطيب، وعارف الشهابي، وعبد الكريم الخليل، وشكري الجندي، الذين جعلوا مدينة دمشق مركزا رئيسيا لجمعيتهم.
- **جمعية الإخاء العربي العثماني** والتي تأسست عام 1908م مع إعلان مبادئ الدستور العثماني حيث استبشر المثقفون العرب لاعتقادهم بإمكانية المطالبة بممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية المسلوبة داخل إطار الدولة العثمانية، فأسس عدد من أعضاء مجلس المبعوثان (النواب) أول جمعية سياسية علنية تربط العرب بالعثمانيين بالأستانة، وتكونت هيئتها الإدارية من: أحمد ظافر، والياس رسام، والشريف جعفر، وزكي مغامز، وشاكر الأتاسي، وشبيب الأسعد، وشفيق المؤيد العظم، وشكري الأيوبي، وشكري الحسيني، وصادق المؤيد العظم، وعارف المارديني، وعبد الله الحيدري، وعمر أشرف، ومحمد عبود، ومحمد المخزومي، والأمير محيي الدين الجزائري، ومسعود الكواكبي، ومنشي أفندي، وندره المطران، والدكتور يوسف راي، ويوسف شتوان، وغيرهم.

وتلخصت أهدافهم في عدد من العناوين منها:

- عدم القبول بتجزئة الوطن العثماني
- توثيق الروابط بين العرب وسائر مواطني الدولة العثمانية
- السعي لإعلاء العرب واللغة العربية
- تمكين العرب وفق ما يقتضيه الحق الدستوري من تولي مختلف المناصب الإدارية.

وبالرغم من محدودية مطالب وأهداف الجمعية، إلا أنها لم تستمر بشكلها العلني والقانوني طويلا، إذ سرعان ما توترت العلاقة بين أقطاب الجمعية العربية وقرنائهم من عناصر جمعية الاتحاد والترقي التركية، الأمر الذي أدى إلى إغلاق الجمعية وحظر نشاطها السياسي والاجتماعي في مختلف أرجاء الدولة، كما عمل الاتحاديون على ممارسة أنكى الوسائل التعذيبية ضد العرب، حيث قاموا بإقصاء عدد كبير من الموظفين العرب من مناصبهم الهامة في وزارتي الداخلية والخارجية، كما عملوا على الحيلولة دون وصول أي عربي من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي إلى اللجنة المركزية للجمعية، وإقصائهم من أي عمل رئيسي داخل أروقة الجمعية، كذلك تم انتزاع وزارة الأوقاف من العرب وإسنادها إلى وزير تركي، وعزل جميع الولاة والمتصرفين والقضاة من العرب واستبدالهم بقوميات مختلفة، عوضا عن معارضة الاتحاديين بعد ذلك لأي مشروع علمي أو أدبي في البلاد العربية، والعمل على مناهضة اللغة العربية.

- **جمعية الجامعة العربية** التي تأسست في عام 1910م من قبل الشيخ محمد رشيد رضا بهدف توثيق عرى العلاقة بين الأمراء العرب، ونبذ الفرقة والشقاق بينهم، والعمل على توحيد الجمعيات العربية في كل من سوريا والعراق وغيرها لتكون جبهة واحدة أمام التعنت الاتحادي التركي.

10. عودة الهوية العربية

لعل الإجابة هكذا أخذت الجمعيات العربية في إظهار الدفاع عن وجودها الهوياتي في ظل تفشي الظاهرة الشعوبية ونخرها لجسم الدولة العثمانية، ومع فشلها في تحقيق مطالبها الحقوقية عمدت إلى تصعيد مطالبها، وبدأت في رسم معالم هويتها من جديد وفقا لمحدد اللغة والجغرافيا.

وكان أن عقد مجموعة من المثقفين العرب مؤتمرهم القومي الأول في باريس في الفترة من 18 – 23 يونيو 1913م بالقاعة الكبرى للجمعية الجغرافية، حيث شارك فيه مندوبين عن حزب اللامركزية العثمانية، وستة مندوبون عن الجمعية الإصلاحية العمومية ببيروت، ومندوبان عن الجمعيات العراقية، وثلاثة مندوبين عن المهاجرين العرب في الولايات المتحدة الأمريكية، ومندوب عن المهاجرين العرب في المكسيك، وثمانية عن الجالية العربية في باريس، ومندوب عن الجالية العربية في مدينة استنبول مثلهم رئيس المنتدى الأدبي عبد الكريم الخليل؛ وتم انتخاب الشيخ عبد الحميد الزهراوي رئيسا، وشكري غانم نائبا، وسليم سلام واسكندر عمون والشيخ أحمد طبارة وندرة المطران وكلاء، وعبد الغني العريسي ومحمد المحمصاني وعوني عبد الهادي وجميل مردم كتابا باللغة العربية، في حين تقرر أن يكون شارل دباس كاتبا باللغة الفرنسية (الفضيل، 2024).

وبحث أعضاء المؤتمر مسائل حقوق العرب، وأهمية الإصلاح على قاعدة اللامركزية، وأصدروا في جلستهم الرابعة والختامية عددا من القرارات ومنها:

1. التأكيد على ضرورة اشتراك العرب في الإدارة المركزية للدولة العثمانية.
2. استقلال كل ولاية عن الأخرى بالنظر في حاجاتها ومتطلباتها.
3. توسيع سلطة المجالس العمومية المحلية وإمكانية تعيين مستشارين أجانب من خارج الولاية.
4. اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في مجلس النواب العثماني وفي الولايات العربية.
5. اقتصار الخدمة العسكرية على الولايات المحلية ما لم تستدع الظروف الاستثنائية.

وقررت الحكومة العثمانية التفاوض مع المؤتمرين بإرسالها سكرتير جمعية الاتحاد والترقي إلى باريس الذي تباحث مع وفد المؤتمر برئاسة عبد الكريم الخليل، وتوصل الطرفان إلى مسودة اتفاق تم التوقيع عليها من قبل طلعت بك وزير الداخلية عن الجانب الرسمي العثماني، وعبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي ومعتمد الشبيبة العربية عن الجانب العربي، وتنص على:

(1) للاطلاع على التوجهات العربية والجمعيات التي تم تأسيسها يمكن الرجوع إلى: الفضيل، زيد، "ملامح التيارات الفكرية والتنظيمات القومية العربية السياسية"، في مجلة المسار، مركز التراث والبحوث اليمني، عدد 29، 10 مايو 2009م، https://drive.google.com/file/d/1IsN0sSGy4iSmKEby8t4uW5MWxKy2jysL/view

1. أن يكون التعليم الابتدائي والإعدادي باللغة العربية في جميع البلاد العربية، ويكون التعليم العالي بلغة الأكثرية، ويكون تعليم اللغة العثمانية إجباريا في المرحلة الإعدادية.
2. أن يكون رؤساء الدوائر ملمين باللغة العربية، في حين يعين سائر الموظفين من قبل الولاية.
3. يؤدي العسكريون خدمتهم في وقت السلم داخل بلادهم العربية في دوائر مناطق الجيش التي ينتسبون إليها، على أن يرسل نسبة معينة منهم إلى الحجاز وعسير واليمن.
4. الموافقة بشكل مبدئي على أن يحوي التشكيل الوزاري للدولة ثلاثة من العرب، وممثل لهم في الدوائر المركزية بصفة مستشارين أو معاونين، كما يعين في كل من لجان المأمورين وشورى الدولة ومجلس المشيخة الإسلامية ومجالس سائر الدوائر المركزية اثنان أو ثلاثة من العرب، وتعيين أربعة أو خمسة موظفين في كل وزارة من العرب وفي درجات مختلفة.
5. الموافقة على تعيين خمسة ولاة وعشرة متصرفين مبدئيا من العرب.
6. تعيين اثنان عن كل ولاية عربية في مجلس الأعيان.

وهكذا عمل المفكرون والسياسيون العرب وحتى اللحظات الأخيرة على تأكيد الوحدة بين العرب والترك ضمن سياق الدولة العثمانية، لكن محاولاتهم باءت بالفشل وتم إجهاضها من قبل عناصر جمعية الاتحاد والترقي الهادفة إلى فرض القومية الطورانية على غيرها من القوميات.

في هذا السياق فقد كان واضحًا بأن الهوية العربية قد ارتكزت بشكل رئيسي على المحدد الثقافي المتمثل في اللغة وأفانينها، والمحدد الجغرافي على امتداد المساحة العربية في أراضي الدولة العثمانية، كما لم يكن للمحدد العرقي أي ظهور بارز، وكذلك الأمر مع الدين، حيث شارك مثقفون بارزون في صناعة الهوية العربية، ودون أن يكون لهم أي انتماء للعرق العربي أرومة، بل كان بعضهم من الأرومة الكردية، أو التركية، أو الأرمنية، وصولاً إلى الأمازيغية في المغرب العربي، وغيرهم؛ كذلك لم يكن الدين الإسلامي بوصفه دينًا غالبًا في الجغرافيا العربية مرتكزًا رئيسيًا حال صناعة الهوية العربية مطلع القرن العشرين، حيث اشترك المسيحيون مع المسلمين في بناء مرتكزات الهوية الجامعة للأمة العربية.

11. دور الجغرافيا السياسية في التأصيل الهوياتي

لعل الإجابة في هذا الإطار أيضًا فقد كان لافتًا توافق المؤتمرين العرب في باريس على قرار "استقلال كل ولاية عن الأخرى بالنظر في حاجاتها ومتطلباتها" حال إعلانهم الختامي. واللافت في هذا البند أنه سمح بقبول فكرة التجزئة بين الولايات العثمانية، بما فيها الولايات العربية، لتستقل ولاية العراق عن ولاية الشام عن ولاية الحجاز عن ولاية اليمن، أما ولاية مصر فقد حظيت باستقلالها مع مطلع القرن التاسع عشر على عهد محمد علي باشا، لتصبح خديوية بعد ذلك، كما حظيت ولاية تونس باستقلالها في ذات القرن، ولم تكن للدولة العثمانية سلطة حقيقة في الجزائر، أما المغرب الأقصى فقد حافظ على استقلاله الكلي طوال عهوده السياسية، ولم ينضو تحت سلطة العثمانيين ومن سبقهم خلال مختلف القرون السالفة، وكذلك الحال مع منطقة عُمان في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية، التي حافظت على استقلالها في كثير من الفترات التاريخية .

هذا السياق عزز فكرة بروز الانتماء للجغرافيا السياسية ليصبح محددًا مركزيًا في تشكيل الهوية بعد ذلك، وسمح بقبول فكرة تجزيء المجزأ مع تقسيم العالم العربي إلى أقطار سياسية وفق اتفاق سايكس بيكو عام 1916م، فكان أن تم تقسيم بلاد الشام إلى أربع دول قطرية، وتم تقسيم الساحل الشرقي لشبة الجزيرة العربية إلى عدة أقطار مختلفة وهي التي انضوت في مجلس سياسي واحد باسم مجلس التعاون الخليجي، وتم تقسيم اليمن في جنوب شبه الجزيرة العربية إلى قسمين شمالي وجنوبي، وفي المقابل تمكنت سلطنة عُمان من أن تحافظ على وحدتها الرئيسية، وتمكن العراق من الحفاظ على وحدته المركزية، واستطاع الملك عبد العزيز آل سعود من توحيد معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية في دولة سياسية واحدة أطلق عليها اسم المملكة العربية السعودية، تمتد من أعالي شبه الجزيرة العربية شمالاً إلى حدود اليمن السياسية جنوبًا، ومن الساحل الشرقي بمكوناته التاريخية الأحساء والقطيف وما جاورها شرقًا، إلى الساحل الغربي على البحر الأحمر غربًا، وشمل بالتالي كل الولايات العثمانية وهي ولاية الحجاز، وأجزاء من ولاية اليمن، وولاية البحرين التاريخية.

12. بروز الدولة الوطنية

ومع ترسيم الحدود الجديدة بين الأقطار العربية الناشئة، بدأ مفهوم الدولة الوطنية في التشكل في وعي مجتمعات تلك الدول، لتترسخ مع توالي السنين دور وأبعاد الجغرافيا السياسية في تشكيل الهوية، ليصبح الولاء للدولة الوطنية ومجتمعها مناط ارتكاز مفهوم الهوية التي بموجبها ترسخت قيم المواطنة وأطرها القانونية والتشريعية.

وبالرغم من وضوح هذا التشظي في مفهوم الهوية وفق بعده الجغرافي السياسي في هذه المرة، إلا أن الوعي بالقواسم المشتركة بين مختلف الدول العربية والحاجة إلى إيجاد صيغة سياسية للتوحد قد ألجأهم لتأسيس منظمة سياسية إقليمية باسم "جامعة الدول العربية" بهدف خلق أطر سياسية وقانونية مشتركة، مع محافظة كل سياق سياسي باستقلاله، وهويته الوطنية الخاصة.

لكن الجامعة العربية لم تحقق المراد، بل زادت من وتيرة الانقسام بين الدول الأعضاء، وجعلت كل دولة تتمسك باستقلال قرارها السياسي بمعزل عن الأخرى، وكان أن تعمقت الفجوة أكثر بين عديد من الدول العربية، وزاد ذلك من زيادة حجم الفجوة بين الهويات الوطنية.

وبالرغم من تعالي أصوات بعض الزعامات الوطنية في كل دولة للتأكيد على وحدة الهوية العربية، وبروز اتجاهات ثقافية وفكرية عروبية تبحث عن مشروع نهضوي لأمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة يُخرجها من حالة الركود والتخلّف والتبعية التي سادت فيها على مدى قرون من الهيمنة الخارجية، إلا أن ذلك لم يتعد الخطاب الصوتي، وظل حبيس الحديث الشفاهي تارة، والمكتوب تارة أخرى، عبر عديد من الإصدارات المختلفة، التي كان لمركز دراسات الوحدة العربية المؤسس في بيروت عام 1975م دور فيها، حيث أصدر المركز أكثر من 1200 كتاب، فضلاً عن أكثر من 517 عددًا من مجلته الشهرية المستقبل العربي، وعشرات الأعداد من المجلات الفصلية العلمية المتخصصة، كما نظم عشرات الندوات والمؤتمرات حول قضايا الأمة العربية وعلاقاتها الإقليمية والدولية. ومع ذلك فقد أخفق في تحقيق أهدافه، جراء عديد من التحديات ومنها البعد الجيواقتصادي والجيوسياسي [1].

13. محددات الهوية في التاريخ المعاصر

أمام كل ما سبق يمكن للباحث أن يتساءل: وهل لا تزال محددات الهوية هي ذاتها التي تم الإشارة إليها سلفًا؟ بمعنى هل لا يزال العرق واللغة والدين والتاريخ والجغرافيا أساسًا لارتكاز أي هوية جامعة سواء كانت بمجموعها أو بجزء منها؟

[1] لمزيد من الاطلاع حول مركز دراسات الوحدة العربية يمكن الاطلاع على موقعهم الإلكتروني https://caus.org.lb/

واقع الحال فالأمر بات مختلفًا مع تشكل الدولة الوطنية، وتجذر وجودها في القرن العشرين وفقًا لسياقات اقتصادية ومذهبية أيضًا، وهو استتباع لحالة التغيير الجذري في نسق المجتمعات في كل دولة، وتقلص حجم الأسرة عن ذي قبل، إذ وكما انتقلت المجتمعات من سياق الأسرة الكبيرة الممتدة، إلى سياق الأسرة النووية الصغيرة، وتقلص حجم ودور القبيلة والأسرة الممتدة وانتقالهما إلى ثقافة المجتمع المديني القائم على مرجعية المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية، فقد انتقلت المجتمعات أيضا من سياق الدولة القومية الكبرى، الممتدة بحدودها امتداد اللغة والعرق والجغرافيا، إلى سياق الدولة الوطنية المحصورة بحدود الجغرافيا السياسية، والمنضبطة بقوانين المكان والزمان، والمستفيد مواطنيها من امتيازات الدولة التي ينتمون إليها .

وهكذا باتت الجغرافيا السياسية، والامتيازات الاقتصادية المرتبطة بالدولة الوطنية، هي المحدد الرئيسي لارتكاز الهوية التي تجمع في ثناياها أبناء الدولة الواحدة، وليس أبناء الإقليم الواحد، والأمة الواحدة، بل وصار مفهوم الأمة محدودًا بحدود الجغرافيا السياسية وليس بحدود الامتداد اللغوي أو العرقي أو الديني؛ وبذلك صار مقبولاً أن نصف مجتمعًا معينًا في إطار دولة وطنية في حيز محدود من الجغرافيا السياسية باسم "الأمة الفلانية"، في الوقت الذي كان وصف "الأمة" قاصرًا على المجموع العربي الأكبر من المحيط إلى الخليج .

أشير إلى أن محدد الهوية الجديد لا يختلف باختلاف الأنظمة السياسية بين حكم ملكي وراثي، أو جمهوري مدني منتخب، أو جمهوري عسكري، فالحدود السياسية والمصالح الاقتصادية هي من تقرر شكل وحجم السياق الهوياتي في المجتمع، كذلك فقد باتت القضايا الاجتماعية، وقضايا التنمية، والتعليم، وحقوق الإنسان من القضايا المؤثرة في تشكيل المفهوم الهوياتي لدى الأفراد بين بعضهم البعض، وفي إطار السياق المجتمعي أيضا .

كما مثل التطور التقني وانفتاح العالم على بعضه البعض عبر وسائل التواصل المجتمعي، واندماج كثير من الأفراد في سياق التواصل الشبكي، ركيزة رئيسة في تأطير مفهوم الهوية بشكلها الجديد، ذلك أنها وبرغم انحصارها الوجودي في إطار جغرافي سياسي محدود، لكنها في ذات الوقت قد أصبحت محلقة في أفاق السحاب أسوة بموقع حفظ المعلومات الإلكترونية لكل فرد وفق تعريف التقنيين.

14. تأثير الجغرافيا السياسية على مفهوم الهوية وتأثيراتها السياسية

من جانب آخر فقد شكل ارتباط مفهوم الهوية بمنظومة الحدود الجيوسياسية عاملا مهما في تأصيل مفهومها وأطرها وفق حالتها الجديدة، حيث عزز التنافس على الموارد الطبيعية من عمق الهويات الوطنية، وأدى إلى تنامي الشعور بالذات الوطنية من أجل تحقيق الحماية اللازمة لمختلف المنافع الاقتصادية، كما ساهم التأثير الاستراتيجي للدولة الوطنية في زيادة حجم الانتماء الهوياتي لها، وولد لدى أفرادها شعورًا بالتمايز عن غيرهم من مواطني الدول الوطنية الأخرى المجاورة، بل وساهم في إيجاد مساحات توافق مع البعض ومساحات اختلاف مع البعض الأخر وفقا لحجم وطبيعة المصالح الاقتصادية.

وهكذا باتت الجغرافيا السياسية محددًا رئيسيًا للهوية، ولم يعد للتوافق الثقافي والاجتماعي أي دور في تشكل مفهومها الجمعي العام، وصار التوافق السياسي معززًا لمعالم وحضور تلك الهويات الوطنية أكثر من التوافق الديني وحتى المذهبي، ومثلت المصالح الاقتصادية والاستثمارات المشتركة والمشاريع التنموية أساسا لتعميق أي هوية ضمن حدود الدولة الوطنية أو مع غيرها من الدول الوطنية الأخرى.

ويمكن ملاحظة ذلك في طبيعة العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي علاوة على اليمن والعراق والأردن، التي تعمقت هويات كل دولة منها بمنأى عن الدولة الأخرى، وصار لكل هوية منها حيزها المكاني الذي تنتمي إليه، دون الركون إلى الروابط الثقافية التي تجمع بينها، ودون أن يكون للروابط القبلية الحدودية أي تأثير، إذ استأنست كل قبيلة بهويتها الوطنية الجديدة، وبالتالي بات مقبولا أن تكون مقسومة بين اليمن والسعودية، والأردن والسعودية، وأنت تكون ممتدة ببطونها في عديد من الدول، ويحمل أفراد كل دولة هويتها الوطنية التي أصبحت مركزية في وعيهم الحياتي، لاسيما مع تجذر فكرة الدولة الوطنية وبروز مفهوم الجغرافيا السياسية كمحدد رئيسي للهوية في الواقع المعاصر.

في هذا السياق فإذا كان التوافق السياسي والمصالح الاقتصادية المشتركة عاملان مهمان في تعضيد الهويات الوطنية مع بعضها البعض، فإن الخلافات الحدودية عامل في تأزيم حدة الصراع بين الهويات الوطنية أيضا، مما يكون له أثره السيء على حالة الوحدة والاتحاد على الصعيد المجتمعي والسياسي؛ وعادة ما يؤدي حدوث ذلك إلى قيام كل دولة بحشد الدعم الإقليمي والدولي بهدف تحقيق الانتصار في نزاعها الحدودي، وبالتالي يتنامى حجم الفجوة بين مختلف الهويات الوطنية، ويزيد ضمور الإحساس اليقيني بالوحدة والاتحاد، على الرغم من اتحاد جميع الدول الوطنية العربية في منظمة الجامعة العربية، وانبثاق مجالس اتحادية مصغرة عن الجامعة الأم كمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتحاد المغاربي الذي ضم جميع دول الشمال الإفريقي، ومجلس التعاون العربي الذي ضم مصر والعراق واليمن والسودان، لكن كل ذلك لن يمنع تفاقم الشعور بالفجوة بين أي دولتين وطنيتين اختلفتا في تحديد الحيز المكاني المستحق وفق منظور الجغرافيا السياسية.

15. مجلس التعاون الخليجي نموذجًا

في هذا الإطار فقد أصبح واضحا مدى عجز منظمة الجامعة العربية الأم، وعجز المجالس المنبثقة عنها كالاتحاد المغاربي، ومجلس التعاون العربي، عن تحقيق مفهوم الوحدة والاتحاد بشكل عملي متماسك، وكان أن تلاشت كل المجالس المنبثقة باستثناء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي حافظ على ثباته بالرغم من كل العواصف التي مر بها، وحاول أن يصنع هوية جامعة بين مواطني الدول الأعضاء في المجلس، بمرجعية جغرافية طبيعية في هذه المرة مرتكزة على الانتماء للمكان "الخليج"، وليس انطلاقا من ثقافة وأرومة واحدة، وتم شحذ الصورة والخطاب الإعلامي بهوية مركزة عنوانها "أنا الخليجي وافتخر إني خليجي"، وعمد قادة دول المجلس على الحفاظ على اجتماعاتهم الدورية على صعيد القادة وأعمال مجلس الوزراء، بهدف تعزيز القواسم الاقتصادية المشتركة، وتأكيد مفهوم الهوية الخليجية الجامعة لمواطني دول المجلس، ويمكن القول بأنه وبعد هذه العقود بات مترسخا في الذهن بشكل أو بآخر، مفهوم هوياتي جديد اسمه "خليجي"، ويُعنى به مجتمع ذو نظام سياسي متشابه، وملامح اقتصادية واحدة، وأرومة عربية جامعة بينهم.

وكان مجلس التعاون لدول الخليج العربي قد تأسس عام 1981م بهدف مواجهة التحديات السياسية في حينه والتي تمثلت في ظهور الثورة الإسلامية في إيران وهي الدولة الشريك المتشاطئة مع دول الخليج العربي، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، علاوة على تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية بين الدول الأعضاء وهي (السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر، والبحرين، وعُمان)، إضافة إلى تنسيق السياسات في مختلف

المجالات الحيوية مثل: الدفاع، والتعليم، والثقافة، والشباب والرياضة، وغيرها [1].

وخلال العقود السالفة عمل قادة دول المجلس على تعزيز عرى الهوية الخليجية الجامعة بين أبناء المنطقة، عبر مختلف البرامج الرياضية والإعلامية المشتركة، وحققت تلك البرامج نجاحًا جيدًا في ربط الهويات الوطنية بالهوية الخليجية الجامعة، وهو ما وضح في أكبر وأشد الأزمات السياسية التي واجهها المجلس منذ إنشائه والذي تمثل في بؤرة الخلاف السياسي بين قطر من جانب والسعودية والإمارات والبحرين من جانب أخر، حيث ومع اشتداد العاصفة بينهم، وبروز مسعري الفتنة من الجهتين، إلا أن خيوط التقارب الهوياتي لم تتقطع بين أبناء هذه الدول، وظلت متماسكة بقدر استطاعتها، كما لم تتوقف اللقاءات السياسية بين مسؤولي الدول المختلفة ولو بتمثيل أقل، كما استمرت أمانة مجلس التعاون في القيام بواجبها ودورها بكل سلاسة وهدوء، وفي ظل تفاقم الأزمة بذلت دولتي الكويت وسلطنة عُمان مزيدا من الجهود السياسية لتضييق الفجوة الحادثة، وفي نهاية المطاف عادت الأحوال إلى سياقها الطبيعي، وهو ما أكد صلابة النسق الهوياتي الجديد الجامع بين دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يمكن أن يكون نموذجًا صالحًا لإعادة تمتين النسق الهوياتي العربي الأكبر الجامع بين أبناء الأمة العربية الممتدة من الماء إلى الماء.

لقد كان للبرامج الثقافية والتعليمية والإعلامية والرياضية دورًا كبيرًا في تعزيز الفهم المتبادل بين أبناء دول مجلس التعاون، وساهمت المهرجانات الثقافية، والمعارض الفنية، والكرنفالات الرياضية في تقليص الفجوة بين أبناء دول المجلس، وبناء جسور التواصل والتفاهم الذي يمكن أن يخفف من حدة الصراعات الهوياتية، ويؤكد حالة التجانس الطبيعي بينهم.

16. مهددات الهوية

وفي المقابل فهناك عديد من العوامل التي يؤدي نموها إلى تأزيم العلاقة داخل إطار الهوية الواحدة، وبين عديد من الهويات الوطنية المتجاورة، بل ويزيد من حدة وتنامي تشظي مفهوم الهوية على الصعيد الوطني داخل الدولة الواحدة، وعلى الصعيد الجمعي بين عديد من الدول المتجانسة كالحال مع الدول العربية بوجه عام، ودول مجلس التعاون الخليجي بوجه خاص مثلا. وتمثل الصراعات الطائفية والقبلية وعدم القبول بخاصية التنوع أحد مسببات حالة تأزيم العلاقة ضمن الإطار الهوياتي بشكل عام، كما يشكل التنافس السياسي والاقتصادي عاملا رئيسيًا في تأزيم العلاقة بين الدول المتنافسة، وبالتالي انعكاس أثرها سلبًا على طبيعة ونسق الهويات الوطنية لكل دولة وعلاقتها بالآخر.

17. دور تعميق القواسم المشتركة في تأصيل الهوية الجامعة

وعليه فيمكن أن تلعب القواسم المشتركة بين دول وشعوب شبه الجزيرة العربية دورًا مركزيا في تخطي العوائق التي تمنع تمتين الوحدة والاتحاد بين هذه الدول وتؤدي إلى تشظي الهوية بشكل سلبي، ويأتي على رأس هذه القواسم المشتركة اتحاد الجانب الاجتماعي، والتوافق الثقافي، والتاريخ المشترك، علاوة على المصالح الاقتصادية، وقبل ذلك وبعده التوافق الديني وإن اختلفت المشارب والمذاهب. وهي وغيرها يمكن أن تكون عاملاً رئيسيًا في تمتين عرى الوحدة والاتحاد، وركيزة أساسية في تأصيل هوية جامعة تحتفظ بخصائصها الوطنية ودون أن تشعر بأي تضارب معها.

أمام هذا النسق من الوعي يصبح مهما التركيز على السمات الرئيسية المشتركة والبعد عن التصنيف والغوص في دهاليز الفتاوى والاجتهادات الدينية والمذهبية التي يجب أن تظل محصورة في إطاراتها المشروعة ومؤسساتها البحثية، وجعل خاصية الإقرار بثقافة التنوع ركيزة في بناء أي هوية لأي مجتمع؛ كما من المهم الاهتمام بتأصيل العلاقات الثقافية والتركيز على الجوانب المشتركة في مختلف السمات الحضارية، لاسيما وأن شعوب ومواطني دول شبه الجزيرة العربية متحدون في خصائص وسمات مجتمعية واحدة، بثقافة واحدة، وتراث مادي وغير مادي متجانس، وحتما فالوعي بكل ذلك سيخفف من أي صراع هوياتي ناشئ، بل وسيكون له أثره في تجسير الهوية بين مختلف الهويات الوطنية، ويقلل من الانقسامات الطائفية والاختلافات القبلية.

على أن كل ذلك لا يستغني عن تعزيز حالة التكامل الاقتصادي والاستفادة من الموارد الطبيعية واستثمار العائدات في مشاريع تنموية مشتركة عابرة للحدود، مع الاهتمام بتعزيز التعاون الأمني لمواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب، القرصنة، والتهريب، وغير ذلك، والتأكيد على أهمية الحلول والحوار الدبلوماسي لحل النزاعات ومناقشة القضايا المختلف حولها، وتشجيع برامج التبادل الثقافي والشبابي، والتي تسهم جميعها في تمتين عرى الوحدة والاتحاد، وتعمل على توثيق الهويات الوطنية بعضها ببعض، وهو ما سيحقق أعلى حالات الازدهار بين أبناء شبه الجزيرة العربية، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمام بالجوانب التالية:

- تطوير المؤسسات الرسمية وتعزيز الشفافية والمساءلة في إطار الإدارات الحكومية وشبه الحكومية.
- تحسين النظام القانوني وضمان استقلال القضاء لحماية الحقوق والحريات الأساسية.
- الاستثمار في البنية التحتية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات لتعزيز النمو الاقتصادي وتسهيل التجارة والاستثمار بين دول المنطقة.
- تنظيم برامج تبادل ثقافي وتعليمي يعزز التفاهم المتبادل مع أهمية تقدير التنوع الثقافي والقبلي والعرقي في المنطقة.
- تطوير المناهج التعليمية بالصورة التي تظهر التاريخ المشترك والقيم الثقافية وتعزز من عرى الهوية الجماعية وتشجع على الوحدة والتعاون.

18. الخاتمة

وأخيرًا وفي ظل تغير مفهوم الهوية الدلالي وتشعبه تارة وضيقه تارة أخرى ليتشكل مؤخرًا في بعده المكاني، وليكون محدد الجغرافيا السياسية أساسًا في بلورة مفهوم الهوية كما هو حاصل في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، التي أسست بنجاح لهوية جديدة قوامها "أنا الخليجي"، والتي امتزج في بوتقتها أفراد لا ينتمون للساحل الخليجي، بمعنى أنهم ليسوا من سكان الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية والذي يسكنه جانب من مواطني من سلطنة عُمان، علاوة على سكان الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وأبناء الأحساء والقطيف في المملكة العربية السعودية، وأخيرا الكويت؛ حيث وفي هذا السياق نجد أن سكان وسط المملكة العربية السعودية (نجد)، وسكان غربها (الحجاز) علاوة على سكان شمالها وجنوبها، وكذلك سكان المناطق الغربية من سلطنة عُمان قد اندمجوا هوية مع مفهوم ودلالة الهوية الخليجية، وباتوا متحدين مع تكوينها الدلالي وبعدها الاستراتيجي؛ مع الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية كانت سباقة إلى مزج الهويات الإقليمية الصغرى في نطاق شبه الجزيرة العربية لتتشكل في بوتقة هوية جامعة، بسمات واحدة، ولهجة مشتركة، فكان أن تلاشت الفوارق بين مناطق المملكة التي تشكل مساحة كبيرة من شبه الجزيرة العربية شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، وهو ما مهد للوحدة والاتحاد مع باقي سكان مجلس التعاون الخليجي .

[1] يمكن النظر بتفصيل أكبر إلى دور وفعاليات دول المجلس في موقع الأمانة العامة https://www.gcc-sg.org/ar/Pages/default.aspx

من جانب آخر فقد مثل التوافق السياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي عاملاً أساسيًا في توثيق عرى الاتصال بينها، بحيث جرى حل كثير من الخلافات البينية بين القادة بكل يسر وتفاهم، كما ساهم التقارب الاقتصادي في تمتين عرى الاتصال وبناء مشاريع مشتركة فيما بينهم بوجه عام. وحتما فقد تعزز كل ذلك بتكثيف البرامج الثقافية والإعلامية والرياضية المشتركة التي أذابت الفوارق بين مواطني دول المجلس وعززت من توثيق روح الاتصال والتواصل بينهم.

المصادر

أبو خضر، ليندا (2023، 11 سبتمبر). الهوية والبعد الاجتماعي. موقع مبادرون/https://mobaderoon.org .الهوية-والبعد-الاجتماعي/

ألبيرن، كاترين، & ألبيرن، جان كلود (2017). الهوية والهويات: الفرد، الزمرة، المجتمع (ترجمة إياس حسن).

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (دون تاريخ). الموقع الرسمي-https://www.gcc sg.org/ar/Pages/default.aspx .

الجابري، محمد عابد (2012). مسألة الهوية (الطبعة الرابعة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حوراني، ألبرت (2001). الفكر العربي في عصر النهضة 1798–1939 (ترجمة كريم عزقول، مراجعة أديب القنطار). بيروت: دار نوفل.

الربيعي، إسماعيل. (2002). التاريخ والهوية. عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر (2013). مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (تحقيق محمد بركات، كامل الخراط، وعمّار ريحاوي). دمشق: دار الرسالة العالمية.

الفضيل، زيد (2009). ملامح التيارات الفكرية والتنظيمات القومية العربية السياسية. مجلة المسار، مركز التراث والبحوث اليمني، (29)، 10 مايو.

الفضيل، زيد (2013). الثنائيات في الذهنية العربية وفكرة الدولة المدنية. المجلة العربية، (434)، فبراير.

المحافظة، علي (1987). الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798–1914 (الطبعة الخامسة). بيروت: دار الأهلية للنشر والتوزيع.

مركز دراسات الوحدة العربية (دون تاريخ). الموقع الرسمي . https://caus.org.lb/

معلوف، أمين (2011). الهويات القاتلة. بيروت: دار الفارابي.

مؤنس، حسين (1988). تاريخ قريش. جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع.

هيدغر، مارتن. (2020). الهوية والاختلاف (ترجمة كريم الحاف). بيروت: دار التنوير.